أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني

www.darsafa.net

أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

( ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت 255 والزجاج ت 311 هـ 11

المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري..... 36

المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93

المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول 139

المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف..... 169

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198

المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

المبحث الأول: شجرة الزقوم 237

المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

الدلالة وأثرها في تحول الأبنية

الصرفية صيغة "فَعِيْل" أنموذجاً تطبيقاً

هنالك صيغتان تدلان على الصوت هما - فُعَال وفَعِيل... قال ابن سيده: "ومما اجتمع فيه فعيل وفعال شَحِيج البغل وشُحَاجة / ونَهِيْق الحمار وَنُهاقه... ونبيح الكلب نُبَاحه وضَغِيب الأرنب وضُغابها والأنِيْن والأُنَان والزَّحِيْر والزُّحَار فَعِيْل وفُعَال أختان في هذا كما اتفق في الوصل طَوِيل وطُوَال وخَفِيف وخُفَاف..."[1].

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن صيغة (فُعَال) أبلغ من صيغة (فَعِيل) وذلك لأن مدة الألف أطول من مدة الياء وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات (طَوِيل وطُوَال) و (فُعَال) في الوصف أبلغ من (فَعِيل) فطوال أبلغ من طَوِيل وشجاع أبلغ من شجيع وكذلك القياس في المصدر، لأن الوزنين متفقان[2].

---

(1) المخصص 135/14.

(2) ينظر معاني الأبنية / 28، وهذا الذي ذكره الدكتور فاضل مقتبس من الخصائص، ينظر 270/3.

2. صيغة فعيل تكون صفة مشبهة:

نلاحظ أن صيغة (فَعِيْل) ودلالتها على الصوت أو السير تتكون قياساً للأفعال اللازمة (فَعَل) و لكنها لا تستقر على هذه الدلالة، إذ نراها أيضاً قياسا عاما في الصفة المشبهة فيما كان على (فَعِل - يَفْعِل) وتطرد اطراداً كبيرا في أفْعَال (فَعُل - يَفْعُل)، قال سيبويه: "... هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء أما ما كان حُسْنا أو قُبْحا فإنه مما يُبنى فعله على (فَعُل - يَفْعُل)... وتجيء الأسماء على قَبِيْح، وَوسِيمْ وجَمِيْل وشَقِيحْ وَرَحِيمْ"[1]، وقال ابن سيده: "باب الخِصَال التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرها وما يكون منها فطرة ومكتسبا، ويبدأ بالشيء في الفطرة ليفضلها أما ما كان حُسْنا أو قُبْحا فإنه ما يُبْنَى فعله على (فَعُل - يَفْعُل) ويكون المصدر فَعَالا وفَعَالة وفُعْلا... وتجيء الأسماء على (فَعِيْل) وذلك قولك قَبِيْح ووَسِيْم وجَمِيْل وَشَقِيحْ ودَمِيْم، وقالوا حَسَن فبنوه على (فَعَل) كما قال (بَطَل) وِرجل قَدَم وامرأة قَدَمة يعني أن لها الخيرِ فلم يجيئوا به على مثال جَريء وكميء وشُجَاع وشَدِيد يريد أن الباب في (فَعُل - يَفْعُل) أن يجيء على (فَعِيْل وفُعَال) كقولك نَظُف يَنْظُف فهو نَظِيف (قَبُح - يَقْبُح) فهو قَبِيْح وَجَمُل يَجمُل فهو جَمِيْل وَفَعِيْل أكثر من (فُعَال) ...[2]، وقد ذهب ابن قيم إلى أن صيغة (فَعِيْل) تكون وصفا في المعاني التي لا تزول نحو قَصِيْر وجَمِيْل....[3].

---

(1) الكتاب 28/4، وينظر الصاجي 191-192.

(2) المخصص 147/14-148.

(3) ينظر بدائع الفوائد 88/2، وينظر التصريح 14/2.

نخلص من أقوال اللغويين أن صيغة (فَعِيل)، أهم ما يميزها هو دلالتها على الثبوت واللزوم في الموصوف، وأنها اطردت في الباب الرابع (فَعُل - يَفْعُل)وذلك لأن أفعال هذا الباب تدل على الطبائع أو تكون قريبة من الطبائع فعندما نقول قصر زيد، دل على أن القصر هذا طبع خلقي فيه غير مكتسب أما فقه خالد الدرس، أي فهمه فتخلف عن (فقه خالد) أي صار فقيها، أي أصبح الفقه كالطبع وأسجيه لا يفارقه.

وإذا أريد المبالغة في الوصف في صيغة (فَعِيل)، حولت إلى صيغة (فُعَال) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت إلى صيغة (فُعَال) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت إلى صيغة (فُعَّال) بتضعيف العين. قال ابن جني: " (باب من قوة اللفظ لقوة المعنى... من ذلك قولهم رجل جَمِيْل وَوضِيْء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وُضَّاء وجُمَّال فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه...، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعَال... نحو طُوَال فهو أبْلَغ معنى من طَوِيل وعُرَّاض، فإنه أبلغ معنى من عُرِيض وكذلك خُفَّاف، من خَفِيف وقُلاَّل من ذَلِيْل وسُرَّاع من سَرِيع فَفُعّال...وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة فإن فَعِيلا أخص بالباب من فُعَال، ألا تراه أشدّ انقيادا منه، تقول جَمِيل ولا تقول جُمَال، وبَطِيء ولا تقول بُطَاء وشَدِيد ولا تقول شُدَاد... فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريد المبالغة عدلت إلى فُعَال فصارت فُعَال بذلك فُعَّالا... والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أما فُعَّال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف عن فَعِيل..."[1]، وقال الرضي: "... قال سيبويه فُعَال بمنزلة فَعِيل لأنّهما أخوات في بعض المواضع نحو: طُوَال وطَوِيل، وَبُعاد وبَعيد وخُفاف وخَفِيْف ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فَعِيل نحو امرأة طَوِيلَة وَطُوالة، فلما كان بمعناه وعديله جمع على (فُعْلان وفُعَلاء) كما يجمع فَعِيل عليهما هذا قوله: والظاهر

---

(1) الخصائص 271/3.

أنّ (فُعَالا) مبالغة (فَعِيل) في المعنى، فَطُوال أبلغ من طَوِيل فإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت (طُوّال)..."[1].

نلحظ من الذي ذكرناه أن صيغة (فَعِيْل) ودلالتها على الثبوت في الموصوف ثبوتا ملازما، قد تتحول إلى صيغ أخرى من أجل المبالغة في هذا الثبوت في الموصوف إذ تحولت إلى صيغتين: فُعَال وفُعَّال...

3. فَعِيْل تكون بمعنى مَفْعُول

وتتحول صيغة (فَعِيل) أيضاً إلى صيغة (مَفْعُول) (في الدلالة على معناه، فعندما نقول مررت برجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح وامرأة قَتِيْل ورجل قَتِيل، فقد ناب جَرِيح وقَتِيل عن مَجْرُوح ومَقْتُول، وهذه المسألة ليست قياسية بل هي مقصورة على السماع. قال ابن عقيل: "... وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيْل عن مَفْعُول: وليس مقياسا خلافا لبعضهم، قال في شرحه، أوزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فَعِيل بمعنى فَاعِل كجَرِيح، فإن كان للفعل فَعِيل بمعنى فاعِل لم ينسب قياسا كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث، وصوغ فَعِيل بمعنى مَفْعُول على كثرته غير مقيس فجزم أصح النولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف..."[2]

يلاحظ من هذا أنه ليس مقيسا، لأنه لا يطرد في كل الصيغ التي على زنة مفعول في الكلام، إلا في حدود معينة وتتمثل هذه الحدود في أن صيغة مفعول التي تدل على الحدوث فقط، فمثلا أن صيغة (مَكْتُوب) وإن كانت على زنة (مَفْعَول) فإنها لا تحمل دلالة صيغة فعيل) التي تعني الثبوت والاستقرار، وهي تماثل صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة وكما ذكر سابقا فإنها تدل على الوصف الثابت في صاحبه أو كالثابت طبيعةً أو كالطبيعة

---

(1) شرح الشافية 136/2.

(2) شرح ابن عقيل 128/3.

فنقول: هو طَوِيل أو قَصِير وقبيح أو جميل فهذه صفات ثابتة في أصحابها ، كالسجية فيهم إذ هي ترقى إلى درجة الثبوت في أصحابها وأما (فَعِيل) بمعنى (مَفْعول) فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح له سجية او كالسجية أو ثابتا أو كالثابت: فنقول (محمود) و (حميد) و (حميد أبلغ من محمود لأن حميد يدل على أن صفة الحمد له ثابتة وكذلك(الرجيم) أي الذي يستحق أن يرجم على وجه الثبوت)[1] ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن صيغة(فعيل) في الوصف أبلغ وأشد من صيغة (مفعول). قال ابن هشام: "وأقيم فَعِيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح من أثملته جريح، ويقال له مجروح..."[2].

أي عندما نقول شخص ما جريح، أردنا من ذلك أن جرحه كان بليغا ، أما المجروح فإنه يطلق على من جُرِح جَرْحا صغيرا.

مما لاشك فيه أن صيغة (مفعولَ) هي قياس عام للفعل الثلاثي، وهذا لا يعني أن نيابة صيغة (فعيل) عن (مفعول) فقط، بل تتحول صيغة (فعيل) إلى معنى (مُفْعَل)، أي من غير الثلاثي من ذلك مما جاء في لسان العرب: "وأنشد الشعر وتَنَاشَدوا أنشد بعضهم بعضا - والنَشِيد فَعِيْل بمعنى مُفْعَل... والنَشِيد الشعر المُتَنَاشَد بين القوم ينشد بعضهم بعضاً..."[3]

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أن صيغة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) اختلف عن صيغة (مفعول) في ثلاثة أمور هي:

1- الدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت، فأصبح فيه كأنه خلقة وطبيعة، فيكون (فَعِيل) على هذا أبلغ من

---

(1) ينظر معاني الأبنية، 60-61؛

(2) شرح شذور الذهب / 104.

(3) لسان العرب (نشد).

(مَفْعُول) في الوصف، فكَحِيل أبلغ من مَكْحُول، ودَهِيْن أبلغ من مَدْهُون وحَمِيد أبلغ من مَحْمُود لأنه أثبت.

2- لا يطلق وصف (فَعِيْل) إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال أسير إلا إذا أسر ولا جريح إلا إذا جرح في حين أن مَفْعَولا قد تطلق على ما اتصف به صاحبه ولم يتصف بمعنى سيتصف به، فقد تطلق كلمة (مأسور) على من لم يؤسر بمعنى سيؤسر ومقتول على من لم يقتل بمعنى أنه سيقتل.

3- أن الوصف بفعيل أشد من مفعول، كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور[1].

نستنتج من هذا أن العدول من صيغة (مَفْعُول) إلى صيغة (فَعِيل) في كلام العرب لم يكن اعتباطيا، بل كان مقصودا، هو للتحقيق صفة الثبوت والمبالغة في صيغة اسم المفعول التي لم نتمكن من الحصول عليها من صيغة (مَفْعُول) وأرى أنها استمدت هذه القوى من خلال حملها على صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة التي تعد أقوى صيغها في الدلالة على الوصف.

لقد جاءت صيغة (فَعِيل) بمعنى فاعل في الكلام، ومما لاشك أن هذا التحول في صيغة (فعيل) إلى صيغة (فاعل)، لكي تدل على الحدوث والتجدد، وقد جاء هذا من كلام العرب من ذلك (وقد ضَرَب بالقِدَاح والضرِيْب والضَارِب) المُوْكل بالقِدَاح، والضرِيْب والضَاربِ) المُوْكل بالقِدَاح، وقيل الذي يَضْرِب بها. قال سيبويه: "وهو فَعيل بمعنى فَاعِل هو ضَرِيب قداح، ومثله قول طريف بن مالك:

أو كلّمَا وَرَدت عُكَاظ قَبيْلةً بَعَثُوا إليّ عَرِيْفَهُم يَتوسَّمُ

أي يريد عَارِفهم..."[2]، أو (عسل ضَرِيب، مُسْتَضْرِبُ..)[3].

---

(1) ينظر معاني الأبنية / 93.

(2) لسان العرب (عرف).

(3) لسان العرب (ضرب).

فقد جاءت هنا فعيل بمعنى مستفعل، وهو فاعل من غير الثلاثي من الفعل (استضرب) وقد اتخذ صفة الثبوت.

(وفي الحديث، العِرافةِ حقّ والعُرَفاء في النار، قال ابن الأثير العُرَفاء جمع عَرِيف وهو القَيِّم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يَلِي أمُورهم ويتعرَّف الأمير منه أَحْوَالهم، فَعِيل بمعنى فَاعِل...)[1].

4. فعيل تكون صيغة مبالغة:

لقد ذكر السيوطي نقلا عن أبي طلحة أن هذه الصيغة هي لما صار له كالطبيعة[2]. أي أن هذه الصيغة قد نقلت من (فَعِيل) صفة مشبهة، وهي كما تعرف تدل على الثبوت في الموصوف نحو نَحِيف وحَقِير وضَعِيْف.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن تحول صيغة (فَعِيل) من استعمالها الخاص بها كصفة مشبهة إلى صيغة مبالغة أصبحت بهذا التحول تدل على معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم هو لكثرة نظره في العلم وتبحره وأصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه[3].

وكذلك فإن صيغة (فَعِيل) إذ لحقها هاء التأنيث تتحول إلى دلالة أخرى في الكلام وعليه فإن صيغة (فعيلة) هي نفسها صيغة (فعيل) ولكن هذه قد لحقها (تاء التأنيث)، ففيرت دلالتها من الوصفية إلى الاسمية، قال الرضي: "...وكذلك لا يقال فَعْلى في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة، والأكيلة، والضحية، والنطيحة وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى مذبوح فقط الذي يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما

---

(1) لسان العرب (عرف).

(2) ينظر الهمع 97/2.

(3) ينظر معاني الأبنية /117.

يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذ أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة... فهذه هي العلة في خروجها من مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه... والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل، وأما ما لم يقع عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز، فالمضروب ظاهر، فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب والأكيلة ما يعد للآكل وإن لم يؤكل..."[1].

نفهم من كلام الرضي أن دخول (تاء التأنيث) على صيغة (فَعِيلة) قد حدّدها بالاسمية، ودلالة أخرى لها أن الذبيحة ليست مماثلة للذبيح في المعنى، لأن الذبيح هو ما ذبح، أي كان تحت تأثير الفعل، أما الذبيحة فهي ما أعدت للذبح، فقد تذبح حالا أو مستقبلا، قال سيبويه: "وتقول شاة ذَبِيح أو ناقة كَسِير، ونقول هذه ذبيحة فلان وذَبِيْحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيّة، فإنما هي بمنزلة ضَحيّة، ونقول شاة رَمْيٌ إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت وقالوا بئس الرَّمِيَّة الأرنب، وإنما تريد بئس الشيء ما يُرْمَى فهذه بمنزلة الذبيحة. وأما الذبيحة فبمنزلة القَتُوبة والحَلُوبة وإنما تريد هذه ما يقتبون وهذه مما يحلبون، فيجوز أن نقول القَتُوبة ولم تقتب ورَكُوبة ولم تركب..."[2].

نلحظ من هذا أن إلحاق التاء لصيغة (فعيل) جعلها تتحول من (الوصف) إلى (الاسمية) وأصبحت صيغة (فعيلة) تختلف عن الأخرى من ناحيتين:

1- أن صيغة (فعيلة) تدل على الاسمية لا الوصف، وقد اكتسبت ذلك من خلال تاء التأنيث إذ حولتها من الوصفية إلى الاسمية.

---

(1) شرح الشافية 1/142-143.

(2) الكتاب 3/647-648. وينظر المخصص/6، 155، والكليات/188.

2- إن (فعيل) يطلق على ما تصف به صاحبه، وأما (فعيلة) فتطلق على ما اتخذ لذلك فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك[1].

5. فعيل تكون جمعا

تعد من صيغ جموع الكثرة، ولكنها ليست قياسية إذ هي سماعية فيما وردت عليه وقد عدها سيبويه جمعاً إذ قال: "هذا باب تكسير الواحد للجمع، وأما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فَعْلا": فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفْعُل)، ذلك قولك: كَلْب وأكْلُب... فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فِعَال)، وعلى (فَعُول)، وذلك قولك:- كِلاَب... وربما جاء (فَعِيلا) وهو قليل نحو: الكِليب والعَبِيد..."[2].

وهذا الوزن عند غيره اسم جمع. قال الرضي الاستربادي: "وأما نحو الكَلِيب والمَعِيز فهي عند سيبويه جمع وعند غيره اسم الجمع ففَعِيل في فَعْل أقل من فِعَلة..."[3].

ويخيل إليّ أن صيغة (فعيل) كجمع تعد لهجة لجماعة من العرب لأن سيبويه قد أشار في موضع آخر في الكتاب بعبارة (وسمعنا من العرب) نحو: "وسمعنا من العرب من يقول:- قوم صُدْق اللقاء والواحد صَدْق اللقاء.. وقالوا عبيد وعِبَاد كما قالوا: كَلِيب وكِلاَب وأَكْلُبُ..."[4].

وقد أشار المعجم إلى جمع (فَعِيل) يعد من الجموع العزيزة في الكلام على الرغم من الشعراء قد استعملوه في أشعارهم إذ جاء في اللسان: "... قالوا

---

(1) ينظر معاني الأبنية /67.

(2) الكتاب 567/3.

(3) شرح الشافية 92/2.

(4) الكتاب 628/3.

رجل عَبْد ولكنه استعمل استعمال الأسماء والجمع أعْبُد وعَبيد مثل كَلْب وكَلِيب وهو جمع عَزيز..."[1].

وجاء أيضاً (والكليب والكالب:- جماعة الكلاب، فالكليب كالعبيد، وهو جمع عزيز، وقال يصف مفازة:

كأن تجاوب أصْدائها مُكَاء المكلب يَدْعو الكَلِيب[2]

وجاء أيضاً: "... سفينة فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تَسْفِنُ الماء أي تقشره والجمع سفائن وسُفُن وسَفِين. وقال عمرو بن كلثوم:

مَلأْنا البَرَّ حتى ضاق عَنَّا ومَوْجُ البحر نَمْلَؤُه سَفينا

وقال العجاج:

وَهَمَّ رَعْلُ الآلِ أن يكونا بَحْرا يَكُبُّ الحُوتَ والسَّفِينا

وقال المثقف العبدي:

كأنَّ حُد وجَهُنَّ على سَفِين...[3]

6- صيغة (فَعِيل) تصلح للمفرد مذكرا ومؤنثا وللجمع بنوعيها:

مما لاشك فيه أن مجيء صيغة (فعيل) في الكلام للمذكر والمؤنث، يعد من الأمو الكثيرة المجيء في الكلام لأن صفة (فَعِيل) من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث في الاستعمال مثل ما نقول: "رجل جريح وامرأة جريح...". أما استعمالها للجمع والمثنى فإنه مقصور على ما ورد في الشعر ولا توجد كقاعدة ثابتة أشار إليها اللغويون في جواز ذلك، ومما وردت فيه صيغة (فعيل) مستعملة على النحو الذي ذكرنا وما جاء في المعجم نحو: "... وقد

---

(1) لسان العرب (عبد).

(2) لسان العرب (كلب).

(3) لسان العرب (سفن) وينظر أيضاً لسان العرب (فسل).

يكون الصديق جمعا ، وفي التنزيل العزيز" فما لنا من شَافِعين ولا صَدِيق حَمِيم"[1] ألا تراه عطفه على الجمع. وقال رؤبة:

دعْهـا فمـا النَّحْـوِيّ مـن صَـدِيقِها

والأنثى صديق أيضاً. قال جميل:

كـأنْ لم نُقاتِـل يـا بُثَيْنُ لـو أنَّهـا تُكَشَّـفُ غُمَّاهـا ، وأنـتِ صَـدِيق

وقال كثير فيه:

لَيـاليَ مـن عَـيْشٍ لَهَونـا بِوَجْهِـه زَمانـا وسُـعْدى لـي صَـدِيق مُواصِـل

وقال آخر:

فلـو أنّـكِ في يـوم الرَّخَـاء سـألْتِني فِراقَـك، لم أبْخَـل، وأنْـتِ صَـدِيق

وقال آخر في جمع المذكر:

لعَمْري لَئن كُنْتم على النَّأي والنَّوى بِكُـم مِثْلُ مـا بـي، إنّكـم لَصَـدِيقُ

وقيل صديقه، وأنشد أبو زيد والأصمعي لقعنب ابن أم صاحب:

مـا بـال قَـوْم صَـدِيق ثـمّ لـيس لهـم دِيـن، ولـيس لهـم عَقْـل إذا ائتُمِنُـوا[2]

وذكر صاحب اللسان أن صيغة فعيل تستعمل للمؤنث والجمع وللواحد سواء إذ قال:

"وقد يقال للواحد والجمع والمؤنث صديق. قال جرير:

نَصَـبْنَ الهَـوى ثـم ارْتَمَـيْنَ قُلوبَنـا بِـأعْيُنِ أعْـداءٍ، وهُـنَّ صَـدِيق

أو أنِـس، أمّـا مـن أَرَدْنَ عنـاءَه فعـانٍ ومـن أطْلَقْنـه فطَلِيـق

قال ابن يزيد بن الحكم في مثله:

ويَهْجُرْن أقواما ، وهُنَّ صَدِيق..."[3]

---

(1) سورة الشعراء / 101.

(2) لسان العرب (صدق).

(3) المصدر نفسه (صدق).

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا: إن الأبنية الصرفية في الكلام تتحول من مجالها الأساسي الذي يرتبط ضمن أبنية صرفية معينة، ولا سيما أن هذه الأبنية استعمالها واضح في الكلام ومستقرة فيه، لكن لاحظنا أن هذا الاستقرار لا يستمر إذ تتحول إلى مجال آخر يأخذ أبعادا جديدة، وهذا التحول كان لغاية مهمة إذ يتحول البناء إلى بناء يحمل دلالة جديدة ويستعمل استعمالا آخر في الكلام يختلف عن الدلالة الأولى وأن يرتبط بها بعض الشيء لأن الدلالة كما ذكرنا سابقاً لها تكشف عن خصوصية الصيغ الصرفية إذ ترتبط ارتباطا وثيقا ببنية الكلمة. إذ تجعلها تأخذ مجالا جديدا في الكلام. وإن كان هذا لا يصدق على جميع الأبنية الصرفية، وظاهرة التحول في الأبنية الصرفية، تعد من الظواهر المهمة في الكلام ويمكن أن نراها أن تصدق على أبنية كثيرة في الكلام، لتحقيق الغاية المرجوة من ذلك، لأن البنية في العربية ليس حكراً على مجال معين. ولا يمكن أن تستقر على نمط واحد، إذ يمكن أن يطرأ عليها تحول داخلي وهذا التحول لتحقيق أبنية صرفية موافقة للذوق العربي السليم، لأن الخفة الصوتية ساعدت كثيرا على تحول الأبنية الصرفية من ناحية الحروف والأشكال. وقد يصيب البناء تغير يطلق عليه بـ (التحول الخارجي)، إذ يتحول البناء بكامله من استعمال دلالي سنّه الأقدمون وهو واضح في الكلام، لاستعمال دلالي جديد يختلف عن الأول، وذلك لتحقيق غاية جديدة لا يمكن التغاضي عنها. وأخيراً إن ظاهرة التحول تشكل مجالا كبيرا في الكلام، وهذا الذي ذكرناه يمثل جانبا يسيرا من الأبنية التي أصابها التحول، فقد ذكرنا ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر لضيق المقام.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، 1963، مصر.

3- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1978م، بيروت.

4- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، دائرة الطباعة المنيرية، مصر.

5- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، مشروع النشر العربي المشترك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

6- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر 1964.

7- شرح الأشموني عل ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

8- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية للعلامة يسن بن زيد الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

9- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

10- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، 1960.

11- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

12- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

13- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب، مطبعة مختار، القاهرة، 1977.

14- كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

15- الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

16- الكليات، لأبي البقاء، ط بولاق، الطبعة الثانية.

17- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1956.

18- المخصص، ابن سيده، ذخائر التراث العربي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

19- معاني الأبنية، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.

20- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.

21- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط3، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1978م.

22- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر 1954م.

23- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، ط1، القاهرة، 1327م.